غرفة البحرين وجامعة البحرين توقعان إطار عمل لتعزيز التعاون العلمي والأكاديمي في خدمة الاقتصاد الوطني

في خطوة تعكس توجهات مملكة البحرين نحو تعزيز التكامل بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وقّعت غرفة تجارة وصناعة البحرين وجامعة البحرين إطار عمل للتعاون العلمي والأكاديمي في المجالين التجاري والصناعي، بما يسهم في دعم مسارات التنمية الاقتصادية المستدامة.

ويهدف هذا الإطار إلى ترسيخ شراكة استراتيجية بين الجانبين، تقوم على توظيف البحث العلمي والمعرفة الأكاديمية في خدمة القطاع الخاص، وتعزيز دور المؤسسات التعليمية في دعم متطلبات الاقتصاد الوطني، من خلال تطوير سياسات قائمة على البيانات والدراسات المتخصصة.

ويتضمن إطار التعاون العمل المشترك على إعداد وتطوير السياسات الاقتصادية، وتبادل الدراسات والإحصاءات والمطبوعات، بما يسهم في دعم الخطط الاقتصادية الحالية والمستقبلية، إلى جانب الإسهام في تطوير البيئة التشريعية والقانونية المرتبطة بالشأنين الاقتصادي والتجاري، بما يعزز من تنافسية المملكة على المستويين الإقليمي والدولي.

كما يشمل التعاون توجيه المشاريع والبحوث العلمية الأكاديمية بما يتواءم مع احتياجات القطاع التجاري والصناعي، بما يعزز من ربط مخرجات التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل، ويسهم في تقديم حلول عملية للتحديات التي تواجه مختلف القطاعات الاقتصادية.

وفي جانب تعزيز المعرفة، ينص الإطار على إعداد ونشر الدراسات والبحوث المشتركة، وتنظيم المؤتمرات والملتقيات والندوات الاقتصادية، إلى جانب توفير وتبادل مصادر المعرفة والمراجع العلمية، سواء كانت ورقية أو إلكترونية، بما يدعم تحقيق الأهداف المشتركة للطرفين.

كما يولي الاتفاق أهمية خاصة لتنمية رأس المال البشري، من خلال دعم إدماج الكفاءات الوطنية في سوق العمل، وتوفير فرص التدريب العملي للطلبة والخريجين، بما يسهم في رفع جاهزيتهم المهنية، وتعزيز مهاراتهم بما يتناسب مع متطلبات القطاع الخاص.

ويؤكد هذا التعاون حرص غرفة تجارة وصناعة البحرين وجامعة البحرين على تعزيز الشراكة بين القطاعين الأكاديمي والاقتصادي، بما ينعكس إيجاباً على تطوير بيئة الأعمال، ورفع كفاءة مخرجات التعليم، وتحقيق قيمة مضافة تسهم في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وبهذه المناسبة، أعرب الدكتور محمد بن مبارك جمعة وزير التربية والتعليم رئيس مجلس أمناء جامعة البحرين عن سعادته بتوقيع هذه الاتفاقية، مؤكّداً حرص الجامعة على توطيد علاقتها بغرفة تجارة وصناعة البحرين التي تعدّ من أهم المؤسسات الاقتصادية في المملكة، ومدّ جسور التواصل لربط البحوث التطبيقية المنفذة في الجامعة باحتياجات الاقتصاد، وتطوير سوق العمل، بالإضافة إلى توفير تدريب ميداني متقدم لطلبة الجامعة في مؤسسات القطاع الخاص، يسهم في إلحاقهم بشكل مباشر بها بعد التخرج.

من جهته، عبّر نبيل خالد كانو رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين عن اعتزازه بالشراكة البناءة والمثمرة مع جامعة البحرين، موجهاً شكره وتقديره الى وزير التربية والتعليم رئيس مجلس أمناء جامعة البحرين لحرصه الكبير على توقيع هذه الاتفاقية التي تشكّل نقلة كبرى في العلاقة القائمة بين الجامعة والغرفة، لتحقيق الأهداف المشتركة التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقها خدمة للطالب البحرين، ودعماً لاقتصاد المملكة والقطاع الخاص.

وقد سبق توقيع مذكرة التفاهم لقاء جمع وزير التربية والتعليم برئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين وأعضائه، تم فيه تبادل الرؤى والأفكار، وجرت فيه مناقشات حول مستقبل التعليم والقطاع الخاص ومؤسساته في المملكة.

البحرين بخير

○ بقلم:
عدنان أحمد يوسف

في مقالتنا الأسبوع الماضي، تناولنا جهود مملكة البحرين في مقاربة ملف الأمن الغذائي من منظور استباقي، يتجاوز المفهوم التقليدي القائم على توافر السلع، إلى بناء قدرة مؤسسية على إدارة المخاطر وضمان استمرارية الإمدادات في بيئة دولية تتسم بتقلبات متزايدة. وقد أكدنا آنذاك أن هذا التحول لا يمكن أن يكتمل في إطار وطني صرف، بل يحتاج إلى عمق استراتيجي خليجي، خاصة في ظل اعتماد دول المنطقة على الاستيراد لتأمين ما يتراوح بين 80% و85% من احتياجاتها الغذائية.

وفي هذا السياق، وردتنا مداخلات قيمة من عدد من الإخوة الأعزاء، ركزت على نقطة جوهرية مفادها أن جوهر الأمن الغذائي الخليجي لا يكمن فقط في حجم المخزون، بل في كفاءة حركة هذا المخزون، أي في البنية التحتية القادرة على نقله وإعادة توزيعه بسرعة وكلفة منخفضة في أوقات الأزمات. ومن هنا جاءت الدعوة إلى تسريع تنفيذ مشروع السكك الحديدية الخليجية، وتعزيز الشبكات اللوجستية، وإنشاء مخازن استراتيجية مشتركة، باعتبارها الركائز الحقيقية لأي منظومة أمن غذائي متقدمة.

ولعل اللافت أن هذه الرؤية لم تعد مجرد اجتهادات نظرية، بل وجدت صداها المباشر في مخرجات القمة الخليجية الطارئة في جدة، حيث أكد معالي الأمين العام لمجلس التعاون التوجيه الرشيد لقادة دول المجلس بضرورة التسريع في استكمال المشاريع الخليجية المشتركة، على رأسها النقل والخدمات اللوجستية، والإسراع في تنفيذ مشروع السكك الحديدية، إلى جانب مشاريع الربط الكهربائي والمائي، وأنابيب النفط والغاز، ودراسة إنشاء مناطق للمخزون الاستراتيجي الخليجي. هذه التوجيهات تعكس تحولاً نوعياً في التفكير الخليجي: من منطق «التكامل الاقتصادي» بوصفه خياراً تنموياً، إلى منطق «التكامل التشغيلي» بوصفه شرطاً للاستقرار. فالتجارب الأخيرة، سواء خلال جائحة كورونا أو التوترات الجيوسياسية في المنطقة، أثبتت أن نقطة الضعف ليست في القدرة على شراء الغذاء، بل في استمرارية تدفقه عبر سلاسل الإمداد.

ومن هنا تبرز الأهمية الاستراتيجية لمشروع السكك الحديدية الخليجية، الذي يمتد أكثر من 2100 كيلومتر، ويربط ست دول في منظومة نقل برية متكاملة. هذا المشروع، في جوهره، ليس مشروع نقل، بل مشروع سيادة لوجستية. فوجود مسار بري قادر على نقل ملايين الأطنان من السلع سنوياً بسرعات تشغيلية تصل إلى 120 كيلومتراً في الساعة للبضائع، يعني تقليص الاعتماد شبه الكامل على الممرات البحرية، التي تمثل اليوم نقطة اختناق رئيسية في حال حدوث أي اضطراب في مضيق هرمز أو الممرات المجاورة.

وبالنسبة للبحرين، فإن الأثر الاستراتيجي لهذا المشروع مضاعف. فالمملكة، بحكم موقعها وارتباطها الجغرافي بالسوق السعودي، يمكن أن تتحول إلى عقدة لوجستية متقدمة ضمن هذه الشبكة، بما يعزز قدرتها على تأمين الإمدادات الغذائية بسرعة أكبر وكلفة أقل، ويمنحها دوراً محورياً في إعادة توزيع السلع داخل المنظومة الخليجية.

أما ما يتعلق بإنشاء مناطق للمخزون الاستراتيجي الخليجي، فهو تطور بالغ الدلالة. فالمخزون الوطني، رغم أهميته، يظل محدود الأثر في مواجهة الأزمات الممتدة أو الواسعة النطاق. بينما المخزون الإقليمي الموزع جغرافياً يحقق ثلاثة أهداف متوازنة: تقليل المخاطر التشغيلية، رفع كفاءة الاستجابة، وتعظيم الاستفادة من وفورات الحجم في الشراء والتخزين. وهو نموذج معمول به في تكتلات اقتصادية متقدمة، ويشكل خطوة ضرورية نحو بناء أمن غذائي جماعي.

في ضوء كل ما سبق، يتضح أن ما طرحه الإخوة من أفكار، وما أكدته القمة من توجهات، يلتقيان عند نقطة واحدة: أن الأمن الغذائي لم يعد ملفاً قطاعياً، بل نظاماً متكاملاً متعدد الأبعاد، يبدأ من الإنتاج، ويمر بالتخزين، ويعتمد في جوهره على كفاءة النقل واللوجستيات، وينتهي بقدرة السوق على التكيف مع الصدمات.

ومن هذا المنطلق، فإن عبارة «البحرين بخير» لا ينبغي قراءتها بوصفها تعبيراً إنشائياً، بل بوصفها خلاصة لنهج يقوم على ثلاث ركائز: بناء قدرة وطنية مرنة، والانخراط في منظومة خليجية متكاملة، والاستثمار في البنية التحتية التي تضمن استمرارية الإمدادات.

بيت التمويل الكويتي يقدم خدمات «بريميوم» المصرفية بحلة متطورة

أعلن بيت التمويل الكويتي – البحرين تقديم خدمات «بريميوم» المصرفية بحلة متطورة، وذلك ضمن استراتيجيته المستمرة لتقديم حلول مصرفية مبتكرة تعزز من جودة الخدمات المقدمة وترتقي بتجربة العملاء، بما ينسجم مع رؤية البنك «آفاق بلا حدود». وتعكس هذه الخطوة مرحلة متقدمة في مسيرة تطوير خدمات «بريميوم»، حيث تشمل تطويراً لمنظومة الخدمات وإطلاق مزايا نوعية، إلى جانب إعادة تصميم تجربة العميل بما يعزز الكفاءة والمرونة في تقديم الخدمة. ويتم تقديم هذه الخدمات بشكل رئيسي عبر القنوات الرقمية ومن خلال مديري العلاقات المخصصين، مع توفير الدعم المباشر للعملاء عبر الفروع المختارة لضمان تجربة متكاملة تجمع بين السهولة في الوصول وجودة الخدمة. وبهذه المناسبة، صرح السيد محمد زقوت، نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد في مجموعة بيت التمويل الكويتي – البحرين، قائلاً: «يمثل تقديم خدمات «بريميوم» المصرفية بحلتها المطورة خطوة استراتيجية مهمة ضمن جهودنا المستمرة لتعزيز القيمة المقدمة لعملائنا، من خلال تطوير تجربة مصرفية متكاملة، تستند إلى فهم عميق لاحتياجاتهم ونمط حياتهم في آن واحد، مع ضمان أعلى مستويات الكفاءة والسرعة في تقديم الخدمة».

○ محمد زقوت.

وأوضح: «حرصنا على تقديم منظومة متكاملة من المزايا الحصرية التي تشمل خدمات مصرفية مجانية، وخدمة صف السيارات، وخدمة إيصال الأموال، إلى جانب حلول متقدمة لإدارة الثروات، فضلاً عن تقديم معدلات أرباح تفضيلية على الودائع والتمويل، وخدمات أولوية في مركز الاتصال والفروع، بما يعزز من مستوى الراحة والتميز في تجربة العملاء». ويؤكد بيت التمويل الكويتي – البحرين التزامه بمواصلة الابتكار وتطوير خدماته المصرفية، وتواكب تطلعاتهم المتجددة». وأضاف: «تم تصميم هذه الباقة لتقدم تجربة أكثر تطوراً ومرونة، حيث تتيح للعملاء الاستفادة من مجموعة موسعة من المزايا التي تلبي احتياجاتهم المالية من خلال تقديم حلول متقدمة وتجارب مصرفية متكاملة لا تقتصر على المنتجات المالية فحسب، بل تمتد لتشمل جودة الخدمة وسهولة الوصول، بما يعزز من مكانة البنك كمؤسسة رائدة في القطاع المصرفي على مستوى مملكة البحرين والمنطقة. ولمزيد من المعلومات حول خدمات «بريميوم»، وكل عروض وخدمات بيت التمويل الكويتي، يمكن للعملاء الكرام زيارة الموقع الإلكتروني للبنك عبر الرابط: www.bh.kfh.com ومتابعة صفحات البنك الرسمية على منصات إنستجرام @kfh.bahrain ولينكدإن وإكس وفيسبوك ويوتيوب.

«سيكو» تحافظ على المركز الأول في بورصة البحرين على مدى سبعة وعشرين عاماً

أعلنت شركة سيكو ش.م.ب (م)، البنك الإقليمي الرائد في مجال إدارة الأصول والوساطة والخدمات المصرفية الاستثمارية والذي يتمتع بوجود راسخ ومباشر في البحرين والسعودية والإمارات، احتفاظها بالمرتبة الأولى كأكثر الوسطاء نشاطاً في بورصة البحرين للعام الـ 27 على التوالي، مع الاستحواذ على 82% من إجمالي حصة السوق ما يعكس التزامها تجاه خدمة سوق البحرين ودورها في دعم سيولة السوق ونشاط المستثمرين.

وقد تداولت سيكو خلال عام 2025 ما مجموعه 1.86 مليار سهم من خلال 17,683 صفقة بقيمة إجمالية بلغت 1.01 مليار دينار بحريني، كما كان لها الحصة الكبرى من الصفقات ذات القيمة العالية التي نفذت خلال العام. وقد استطاعت سيكو الحفاظ على مركزها المتقدم باعتبارها الوسيط المفضل لدى العملاء من الشراكات والأفراد في سوق البحرين، وكذلك الأسواق الإقليمية الأخرى لما تقدمه سيكو من خدمات ذات قيمة مضافة كمنصة التداول الإلكتروني ومنصة الأبحاث الاستثمارية والبيانات المالية التي تشمل غالبية الشركات المدرجة في الأسواق الإقليمية.

○ مريم عيسى.

وفي تعليقها على هذا الإنجاز، قالت مريم عيسى رئيس دائرة الوساطة في سيكو: «إن تفوقنا لسبعة وعشرين عام يعكس التزامنا الراسخ بخدمة سوق البحرين وخبرة فريق أعمالنا. فالتزامهم المتواصل وخبراتنا الواسعة في الأبحاث المتخصصة قد حقق لنا التميز في الأسواق لنكون الشريك الموثوق للمستثمرين سواء الشركات أو الأفراد. وفي ظل التقلبات التي تشهدها الأسواق، فإن قدرة سيكو على مواكبة التغيرات وتحقيق التفوق قد أسهم في تعزيز مكانتها كوجهة يعتمد عليها المستثمرون مع التزامنا بتلبية الاحتياجات المتنوعة لعملائنا. إن سيكو ليست مجرد وسيط، بل إنها حليف موثوق لعملائنا طوال رحلتهم المالية، لنوفر لهم الرؤية المتخصصة، والدعم القوي، والثقة التي يستحقونها».

توفر دائرة الوساطة في سيكو أدوات شاملة في كل من عملياتها في البحرين والسعودية والإمارات العربية المتحدة تشمل خدمات التداول المباشر، بما في ذلك الأسهم والسندات والصكوك في جميع أنحاء دول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إضافة إلى التداول بالهامش المعتمد للاستثمار البالغ قيمته 200,000 دولار أمريكي، مما يتيح للعملاء فرصاً أوسع لتنويع المحافظ الاستثمارية والاستثمار في السندات والصكوك التي كان يصعب الوصول إليها في السابق.

من جهة أخرى، يقوم قسم التداول في الأسواق العالمية بتوفير فرص التداول في أسواق الدخل الثابت والبورصات العالمية، بما يمتد عبر أكثر من 17 دولة، وأكثر من 20 بورصة.

تواصل سيكو الابتكار لتلبية احتياجات المستثمرين، حيث أطلقت مؤخراً خدمة التداول على السندات والصكوك الدولية بحد أدنى للاستثمار يبلغ 25,000 دولار أمريكي، مقارنة بالحد الأدنى

تراجع أسعار الذهب إلى 48 دينارا و700 فلس في الأسواق المحلية

كتبت: نوال عباس

تراجعت أمس أسعار المعدن الأصفر في الأسواق المحلية بسبب تراجعها في الأسواق العالمية، فقد وصل سعر جرام الذهب عيار 21 إلى 48 دينارا و700 فلس، وعيار 22 إلى 51 دينارا للجرام، وعيار 24 إلى 55 دينارا و700 فلس للجرام، والأونصة إلى 4560 دولارا.

وتداولت أسعار صرف الذهب مقابل الدولار الأمريكي أمس قرب مستوى 4539 دولارا للأوقية في تحرك يعكس دخول المعادن النفيسة في مرحلة تصحيح فني بعد تراجع مؤقت في حدة التوترات الجيوسياسية بسبب إعلان هدنة مشروطة مدة أسبوعين بين الولايات المتحدة وإيران كعامل رئيسي وراء هذا التراجع مع استعادة الملاحة عبر مضيق هرمز. وهو ما أدى إلى تلاشي علاوة المخاطر التي دعمت الأسعار سابقا. ومع ذلك، لا يزال السوق يتعامل بحذر نظرا إلى هشاشة هذه الهدنة واحتمالية انهيارها في أي لحظة وهو ما قد يعيد تدفقات الملاذ الآمن سريعًا، كما يظل الطلب القوي من البنوك المركزية وخاصة استمرار مشتريات الصين مدة 17 شهرًا متتاليا عامل دعم هيكلي يمنع حدوث هبوط حاد في الاسعار.

وعلى صعيد توقعات سعر الذهب خلال الأيام القادمة، فإن الذهب يتداول داخل قناة هابطة مسيطرة منذ بداية أبريل المنصرم، حيث يختبر السعر حاليا الحد السفلي لهذه القناة بالقرب من خط الاتجاه الهابط. وهو ما يجعله في منطقة حاسمة قد تشهد ارتدادا فنيا في حال صمد هذا الدعم، خاصة مع وجود دعم طويل الأجل مدعوم بمشتريات البنوك المركزية. في المقابل، تظل المقاومة الرئيسية مرتبطة بقدرة السعر على الخروج من القناة الهابطة وهو ما يتطلب محفزا أساسيا واضحا مثل فشل الهدنة أو تغير في توجهات الاحتياطي الفيدرالي.

وتقنيا، يتداول سعر صرف الذهب مقابل الدولار الأمريكي قرب مستوى 4553 دولارا للأوقية في نطاق عرضي مائل للهبوط بعد كسر واضح للاتجاه الصاعد السابق وتحول السعر للتحرك أسفل خط اتجاه هابط قصير الأجل. مما يعكس استمرار الضغوط البيعية على المدى القصير، حيث فشل السعر في الثبات أعلى مستويات 4600 التي تحولت لمقاومة رئيسية. في غضون ذلك، يتماسك حاليا أعلى مستويات الدعم المحوري عند 4550 في محاولة لتكوين قاعدة سعرية مؤقتة. كما تظل الحركة مرهونة بمستوى 4550 حيث إن كسره بشكل واضح قد يدفع السعر إلى الهبوط نحو مستويات 4510 ثم 4480 كأهداف تالية. أما في حال نجاح السعر في الثبات أعلى هذا المستوى فقد نشهد محاولة صعود تصحيحية نحو 4600 ثم 4640 دولارا أمريكيا. أخيرا، بقاء السعر دون هذه المقاومة يبقي الاتجاه العام تحت الضغط. لذلك، السيناريو الأقرب هو استمرار التذبذب مع ميل هابط إلى أن يتم حسم أحد المستويين بشكل واضح.

صادرات البحرين توقع مذكرة تفاهم مع الجمعية الصناعية البرتغالية

أعلنت صادرات البحرين توقيع مذكرة تفاهم مع الجمعية الصناعية البرتغالية (AIP) في خطوة تستهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية وتوسيع آفاق التعاون التجاري والاستثماري بين مملكة البحرين والجمهورية البرتغالية، بما يسهم في دعم نمو الأعمال وفتح فرص جديدة للتعاون الاقتصادي بين البلدين.

وتأتي هذه الاتفاقية في إطار الجهود المتواصلة لصادرات البحرين لتعزيز حضور المنتجات والخدمات البحرينية في الأسواق العالمية، وبناء شراكات اقتصادية نوعية تسهم في دعم تنافسية الشركات الوطنية وتمكينها من الوصول إلى أسواق واعدة، إلى جانب تعزيز التعاون المؤسسي مع الجهات الدولية بما يدعم المصالح التجارية المشتركة. وترسّخ مذكرة التفاهم إطارًا مؤسسيًا متكاملًا للتعاون يرتكز على تبادل المعلومات والخبرات المرتبطة بالأسواق والفرص الاستثمارية، إلى جانب إطلاق مبادرات مشتركة تشمل برامج مواءمة الأعمال وتنظيم الوفود والبعثات التجارية والمشاركة في المعارض والمنتديات الاقتصادية الدولية، إضافة إلى تنظيم ورش عمل وجلسات تخصصية تعزز جاهزية الشركات وتدعم توسّعها المستدام في الأسواق الإقليمية والعالمية. وتعكس هذه الشراكة توجّه الجانبين نحو تعزيز التعاون في مجالات الابتكار وريادة الأعمال وتبادل أفضل الممارسات في قطاع التصدير، بما يسهم في تطوير منظومة التجارة الدولية وتعزيز فرص النمو المستدام للمؤسسات في كل من البحرين والبرتغال.

من جانبها، أكدت صفاء شريف عبد الخالق، الرئيس التنفيذي لصادرات البحرين، أن مذكرة التفاهم تمثل امتدادًا لجهود صادرات البحرين في توسيع شبكة علاقاتها التجارية العالمية وفتح مسارات جديدة أمام الشركات البحرينية للوصول إلى أسواق استراتيجية، مشيرةً إلى أن هذه الشراكة تسهم في تعزيز تنافسية المؤسسات الوطنية ودعم خططها للنمو والتوسع على المستوى الدولي. بدوره، أكد خوزيه أدواردو كرفالهو، رئيس الجمعية الصناعية البرتغالية (AIP)، أن مذكرة التفاهم تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون الاقتصادي بين البرتغال ومملكة البحرين وتسهم في تعزيز التواصل بين مجتمعي الأعمال وتسهيل استكشاف الفرص التجارية والاستثمارية، بما يدعم بناء شراكات اقتصادية مستدامة وطويلة الأمد بين البلدين.